

بعد يقرأون القرآن بهذا المعنى ويفترون كتاب ربه
بجهلهم ويحرفونه ويبدلونه والواهب عليهم تلاوته كما أنزل
استثنى على منبههم صلى الله عليه ولم فكيف لا يكون تركه على هذا
المعنى محرما ومن العجب جواب ذلك الناصب المتقدم ذكره
عن هذا الموضع بما صورته وما عدم تصحيح لفظ القرآن لأنه
كان يجب عليه متابعة صورة الخط وهذا كان مكتوبا في
المصحف ولم يكن له التغيير فتركت لأنه لغة بعض العرب
استثنى لفظ النظر إلى جواب هذا البهوت الذي قد تحرف في معناه
الضلال وكيف اعلم الله عينه وقلبه عن الحديث الوارد في
هذا المجال فإنه تضمن أن عثمان نسب المعنى إلى القرآن
الموجب لأجله بالبلاغة والفضاعة كما هو مقر في علمي المعاني والبيان
وهذا هو وجه الطعن عليه في التي بين الكفر والبهتان وهذا الطعن
شدة دهشة وحيرة يفرض نظره عن ذلك ويهدر بالانقراض له
في المقام من أنه يجب عليه متابعة صورة الخط وهذا
إنما هو لدفع ما طعن به عثمان من اثبات المعنى في القرآن
للدفع الطعن عنه فإن من تأخر عن عثمان رد عليه بان
القرآن قد نزل بعض الفاظه بلفظ قريب وبعض بلفظ
يتم وبعض بلفظ آخر من العرب فهذه الآية قد عبرت على
لفظ بعض العرب فلا يوجب ذلك خطأ في القرآن كما ادعاه عثمان
أنهى **اقول** ما نقله عن السيد بهذا اللفظ

لا يصح

لا يصح نحو روى أبو عبد في فضائل القرآن عن عمر بن الخطاب قال
لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجدتها محرقة وأمر للمعنى
فقال لا تغيروها فإن العرب تغيرها أو قال ستغيرها استثنى
لو كان الكتاب من تفتت والمعنى من هذا لم يوجب فيه هذه
الحروف وسند هذه الرواية كما قال المحققون ضعيف مضطرب
منقطع فلا يبين عليها حكم فلا يصلح للطعن أصلا على أنها مخالفة
للوواقع لأن عثمان جعل للناس إماما ما يفتنون به فكيف يترك
فيه خطأ ويترك لغيره العرب بالاستثناء وإذا كان الذي
يؤولوا جمعهم وكتابته لم يفتنوا ذلك وهو الجاز فكيف يفتنوا
غيرهم وأيضا فإنه لم يكتب مصحفا واحدا بل كتبت عدة مصاحف
فإن قيل إن المعنى وقع في جميعها فبغير اتفاقها على ذلك يروى في
بعضها فهذا عتراض بصحة البعض ولم يذكر أصله للناس
إن المعنى كان في مصحف دون مصحف ولم تكن المصاحف
تختلف لغة الأقطار هوس وجوه القراءة وليس ذلك المعنى
وعلى تقدير صحة هذه الرواية يكون ذلك موقفا على الرمن
والاستارة ومواضع الحذف أو يكون موقفا على أشياء
خالف لفظها معها كما كتبت أو وضعوا ولا إذ يحسن بالف
بعد لا وهذا أو الظاهر بواو والف فلو قرئ ذلك بظاهر الخط
كان خطأ ويوجب ما قلناه ما قاله الزمخشري في كتاب الرمن
من خالف مصحف عثمان الأحاديث الرواية عن عثمان في
ذلك لا تقوم به حجة لأنها منقطعة غير متصلة وما يشهد